

تجارب دولية حول إصلاحات الشمول المالي نظرة مستقبلية للفترة من 2020 إلى 2025
**International Experiences On Financial Inclusion Reforms, a Future Outlook for the
 Period From 2020 to 2025**

خلايفة ربحانة¹ *، بن خليفة حمزة²

¹ جامعة حمزة لخضر - الوادي (الجزائر) khelaifa-rayhana@univ-eloued.dz

² جامعة حمزة لخضر - الوادي (الجزائر)، benkhalifa-hamza@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2023/03/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تغطية الجانب النظري لمفاهيم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده ، مع التركيز على استراتيجيات إصلاحات الشمول المالي التي تساعد في تنفيذ خطط العمل من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي ، ومعرفة الطرق لاعتماد هذه الاستراتيجيات وإعدادها ، اخترنا تجارب بعض الدول التي حققت تقدماً كبيراً. في مجال الشمول المالي والتعليم المالي ، وهي تجربة دولة فلسطين ، وتجربة دولة الأرجنتين ، وتجربة دولة أوزبكستان ، وأخيراً تجربة دولة مقدونيا ، مع إبراز مؤشرات التنمية وأهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها هذه الدول للفترة من 2020 إلى 2025. كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، إصلاحات الشمول المالي، التعليم المالي، الخدمات المالية، الاستقرار المالي.

تصنيفات JEL: G21, G24, G53, G28, G02.

Abstract:

This study aims to cover the theoretical side of financial inclusion concepts, goals and dimensions, with a focus on strategies for financial inclusion reforms that are helpful in implementing action plans in order to achieve the goals of financial inclusion, and in order to know the ways to adopt and prepare these strategies, we chose the experiences of some countries that have made great progress. In the field of financial inclusion and financial education, which are Palestine, Argentina and Uzbekistan 's experiences , and finally experience of North Macedonia, highlighting the indicators of development and the most important strategies adopted by these countries for the period from 2020 to 2025. This study also relied on the descriptive and analytical approach.

Key words: Financial Inclusion, Financial Inclusion Reforms, Financial Education, Financial Stability.

JEL Classification Cods: G02, G28, G53, G24, G21.

*1 المؤلف المرسل: خلايفة ربحانة، الإيميل: khelaifa-rayhana@univ-eloued.dz

مقدمة:

لقد أصبح الشمول المالي يحتل مرتبة الصدارة للكثير من الدول المتطورة في العالم المتقدم، لذا أصبح من الضروري على الدول التي لا تزال متأخرة في تبني سياسات تعزيز الشمول المالي عليها أن تركز على إدخال إصلاحات جديدة في أنظمتها المالية وبناء استراتيجيات طويلة المدى من أجل تحسين البنية التحتية المالية وإضفاء قوانين جديدة في إطارها القانوني والتنظيمي من أجل حماية المستهلكين الماليين وتقديم منتجات مالية من أجل توسيع استخدامها لتشمل جميع القطاعات المالية في المجتمع، وأيضا التركيز على إصلاحات القطاعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، يدفع بهذه الدول للنهوض بالشمول المالي.

إشكالية الدراسة:

ومما سبق وللتعرف أكثر على السياسات المتبعة لاستراتيجيات الإصلاح للشمول المالي والتي تساعد على إصلاح الأنظمة المالية الهشة، وجاءت هذه الدراسة بدورها لمعرفة مدى نجاح استراتيجيات الدول الناجحة في تحقيق الشمول المالي، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

" ما مدى مساهمة تجارب إصلاحات الشمول المالي لهذه الدول المذكورة في الفترة المستقبلية؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا نقصد بالشمول المالي؟ وما هي أبعاده؟
2. ما هي أهم الإصلاحات المالية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في جميع القطاعات؟
3. كيف تساهم التجارب الدولية في إصلاح الشمول المالي للفترة المستقبلية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مجموعة من التجارب الدولية حول استراتيجيات إصلاح الشمول المالي للفترة المستقبلية، مع الوقوف على أهم النقاط التي تحقق انتشار الشمول المالي على النطاق الواسع، مع إبراز مدى نسبة تقدم هذه الدول في الشمول المالي.

أهمية الدراسة:

تشتق أهمية هذه الدراسة من أحدث استراتيجيات الإصلاح المالي الخاصة بموضوع الشمول المالي والتي اعتمدتها العديد من الدول المتقدمة في أنظمتها المالية من خلال عرض جملة من تجارب هذه الدول لكي نستطيع التعرف على أهم الإصلاحات المالية المتطورة.

تقسيمات الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى شقين الأول كان عبارة على التأصيل النظري للشمول المالي أما الشق الثاني فهو عبارة على عرض مجموعة من التجارب الدولية التي تبنت استراتيجيات إصلاح ناجحة على المدى البعيد في أنظمتها المالية.

1. التأصيل النظري للدراسة

1.1 تعريف الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي حسب (البنك المركزي المصري، صفحة 2) على أنه " إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض)، وأيضا تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب)، وعرفه أيضا على أنه تقديم خدمات مالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية".

ويعرف الشمول المالي أيضا حسب البنك الدولي (2022, p. 6), على أنه تعزيز الوصول استخدام المنتجات والخدمات المالية من قبل جميع شرائح المجتمع عبر قنوات رسمية, مع تلبية احتياجاتهم في الوقت المناسب وبطريقة معقولة مع حماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المالية المدروسة.

وتوصل الباحثان لتعريف دقيق ومفصل للشمول المالي على أنه: مدى قدرة استفادة الفرد للخدمات أو المنتجات المالية المقدمة بما يتوافق مع احتياجات ومتطلبات المستهلك المالي.

2.1 أهداف الشمول المالي:

- إن الاهتمام المتزايد لدول العالم من أجل توسيع نطاق الشمول المالي من خلال زيادة نسبة التثقيف والتعليم المالي, تؤدي إلى زيادة المنافع المشتركة, وحسب (البنك المركزي المصري, صفحة 1) قام بخصر أهداف الشمول المالي في نقطتين أساسيتين هما:
- ✓ إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب.
 - ✓ مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة في ما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.
- ويوجد أهداف أخرى للشمول المالي وهي:
- ✓ تعزيز وصول كافة طبقات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها بغرض تحسين ظروفهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي الاجتماعي؛
 - ✓ تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية, من خلال إعداد البيانات والتعليمات بخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم؛ (بن موسى و قمان, 2019, صفحة 4)
 - ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل, بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

3.1 أبعاد الشمول المالي:

تتمثل أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي في مايلي: (بن رجب, 2018, الصفحات 3-4)

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك, مكاتب البريد, مؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو إدارية).
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل: (أجهزة الصراف الآلي, فروع البنك).

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل: (البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسات توفير غير رسمية أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهر.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من أسرة أصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلا 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمينات

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)

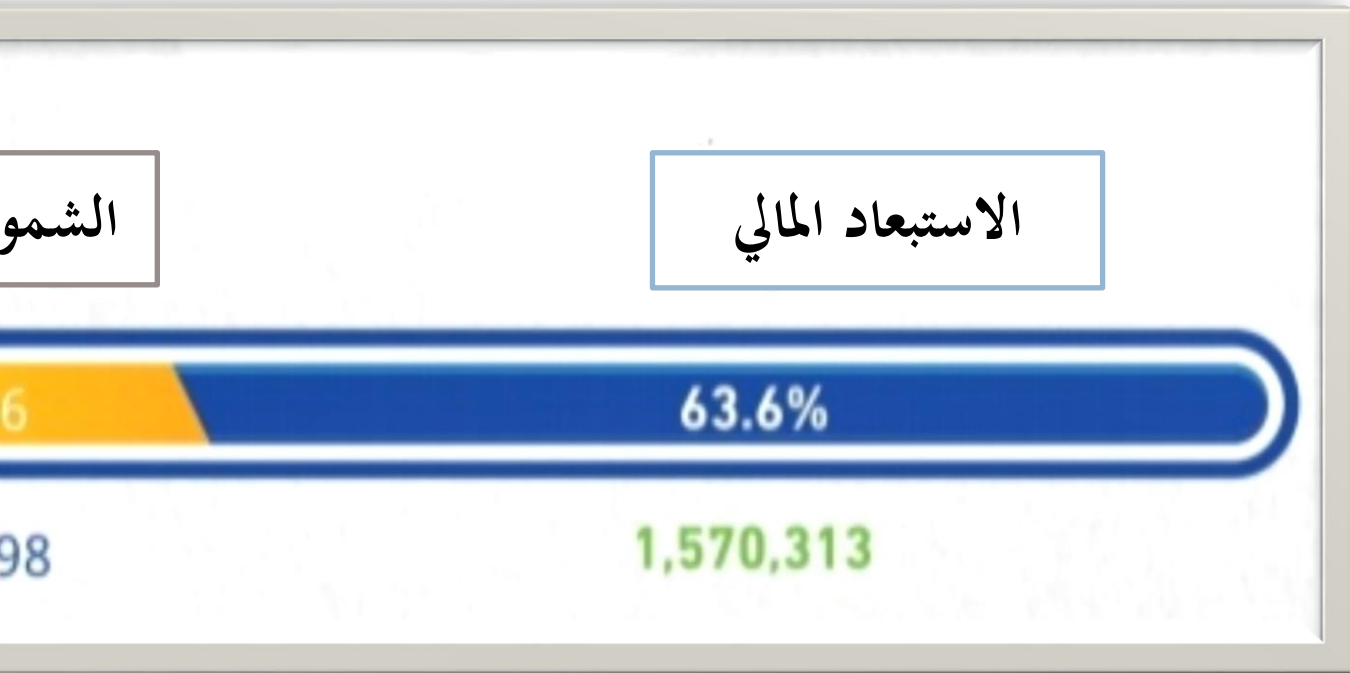
2. تجارب دولية حول استراتيجيات الإصلاح لتعزيز الشمول المالي للفترة المستقبلية

1.2 تجربة الإصلاح لدولة فلسطين للفترة من 2018 إلى غاية 2025

1.1.2 الوضع العام للشمول المالي لدولة فلسطين:

على الرغم من وجود العديد من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة من أجل زيادة الشمول المالي في دولة فلسطين إلا أنه لا تزال نسبة الشمول المالي والإدماج المالي ضعيفة. ومن أجل القيام بعملية الإدماج المالي والشمول المالي تم إجراء دراسة شاملة في سنة 2016 من خلال القيام بعملية المسح الشامل لدولة فلسطين، حيث أظهرت النتائج أن عملية الإدماج المالي منخفضة تصل لنسبة 36.4% بالنسبة لإجمالي البالغين وهو ما يعادل 898.732 من البالغين من الناحية المالية وبالتالي فإن الأغلبية العظمى لا تزال مستبعدة ماليا، والشكل الموالي يظهر نسبة الإدماج المالي للبالغين كما يلي (البنك الدولي، 2022، p. 10):

الشكل رقم (01): يظهر نسبة الإدماج المالي للبالغين



المصدر: (البنك الدولي، الشمول المالي في فلسطين، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين للفترة من 2018-2025، ص 11، ترجمة

الباحثان) <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>

يعتبر امتلاك حساب مصرفي الخطوة الأولى نحو الشمول المالي حيث تعد الخدمات المصرفية أحد المسارات الرئيسية لتنسيق القطاع المالي، ينطبق بشكل خاص على فلسطين نظراً لعدم وجود خدمات مالية مستقلة يديرها مشغلو شبكة الهاتف المحمول أو البنوك بشكل عام، غالباً ما يكون فتح حساب جاري أو حساب توفير هو نقطة البداية للمشاركة في النظام المالي يظهر الانتشار الجغرافي للشمول المالي حسب ما هو موضح في الجدول أدناه (البنك الدولي، 2022، p. 11):

الجدول رقم (01): يبين التوزيع الجغرافي للشمول المالي لدولة فلسطين حتى نهاية 2015

المنطقة	عدد البالغين فوق 18 سنة	المساحة	عدد الفروع والمكاتب		عدد 100 ألف بالغ		عدد الفروع والمكاتب		عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد وكلاء شركات التأمين	عدد أجهزة الصراف الآلي لـ 100 ألف بالغ	عدد وكلاء شركة التأمين لكل 100 ألف بالغ	عدد وكلاء شركة التأمين / 100 م2
			البنوك	شركات التأمين	البنوك	التأمين	البنوك	التأمين					
فلسطين	2469045	60200	272	111	11	4.5	4.5	1.8	584	215	22.2	8.7	3.6

3.7	13.3	91	210	473	1.8	12	6.6	42	104	221	56550	1575295	الصفة الغربية
3.1	10.7	26.5	69	171	2.3	4	7.9	13.6	51	88	22060	645145	الغربية شمال
4.7	16.1	35.6	84	186	1.5	4.2	5	14.4	26	27	17930	522276	الغربية وسط
3.4	14	28.4	57	116	1.6	3.5	6.6	14.2	27	58	16560	407875	الغربية جنوب
1.4	0.6	8.4	5	75	1.9	14	0.8	5.7	7	51	3650	893750	قطاع غزة

المصدر: (البنك الدولي، الشمول المالي في فلسطين، الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين للفترة من 2018-2025، ص 12، ترجمة

الباحثان) <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>

2.1.2 الأهداف و التدابير المتبعة لإستراتيجية إصلاح الشمول المالي للفترة من 2018 إلى غاية 2025

أولاً: الهدف الشامل

يتمثل الهدف الشامل لاستراتيجية الإصلاح (NFIS) (The National Financial Inclusion Strategy) لدولة فلسطين بالنيابة في زيادة الشمول المالي من المستوى الذي كانت عليه 36.4% من البالغين إلى الزيادة بنسبة 50% بحلول سنة 2025، حيث أنه ركز على الإدماج المالي للمرأة لضمان تحقيق هذا الهدف الشامل، فإن زيادة مستوى الشمول المالي بين النساء البالغات يعد هدفاً أساسياً للتركيز عليه من أجل تحقيق الاستراتيجية. (البنك الدولي، 2022، p. 19)

ثانياً: الأهداف والتدابير الاستراتيجية

يهدف النظام الوطني الفلسطيني إلى تحقيق الأهداف المتعددة وهي كالتالي: (البنك الدولي، 2022، pp. 20-21)

1. زيادة القدرة المالية في الشرائح المستهدفة من السكان من خلال:

- تحسين القدرة المالية بين الطلاب في المدارس والجامعات؛
- تعزيز القدرة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بشكل خاص على المشاريع التي تديرها النساء؛
- تحسين ثقة الناس في مقدمي الخدمات المالية والخدمات المالية الرسمية في كل من القطاعين المصرفي وغير المصرفي؛

2. زيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة التي تعاني بشدة من انخفاض

مستوى الشمول المالي أي:

- جعل المنتجات والخدمات المالية التي يحركها التطلب متاحة في المناطق الريفية والتي غير المتواجدة في شمال وجنوب الضفة الغربية لقطاع غزة؛

- زيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل القطاعات المستهدفة من المجتمع؛

- تعزيز استخدام الخدمات التي يقدمها القطاع المالي الرسمي للسوق.

3. تعزيز وحماية حقوق المستهلكين في المنتجات والخدمات المالية أي:

- تعزيز بيئة قانونية وقضائية أكثر ملائمة لحماية المستهلك المالي؛

- تحسين قدرات جمعيات حماية المستهلك المالي؛

- تعزيز الشفافية والإفصاح عن حقوق المستهلكين الماليين والتزاماتهم؛

- تعزيز أنظمة إدارة الشكاوى للمستهلكين الماليين وزيادة الوعي بهذه الأنظمة بين الأفراد؛

- تعزيز المعرفة بالحقوق والالتزامات المرتبطة باستخدام الخدمات المالية بين الناس.

4. تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها أي:

- تعزيز البنية التحتية التقنية والقانونية للخدمات المالية الرقمية؛

- بناء قاعدة بيانات شاملة لتعزيز الشمول المالي.

ثالثاً: آلية تنفيذ الاستراتيجية

تم تصميم آلية لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة بناء على الدروس والأفكار المتخذة من التجربة العالمية وتم بذل جهود متكاثفة لضمان

آلية التنفيذ التي تتناسب بشكل أفضل مع الظروف المحلية، ومن أجل ضمان تنفيذه هذه الاستراتيجية بصورة سلسلة تم إنشاء ما يلي:

(البنك الدولي، 2022، p. 23)

✓ **اللجنة الوطنية:** برئاسة مشتركة بين السلطة النقدية الفلسطينية والأطراف الرئيسية ذات العلاقة في عضوية هذه اللجنة، وتم تشكيل

هذه اللجنة بقرار من مجلس الوزراء؛

✓ **اللجنة الفنية:** يتم إنشاء لجنة فنية لدعم اللجنة الوطنية من أجل تقديم التوجيهات لتنفيذ الاستراتيجية؛

✓ **إنشاء مجموعة عمل:** سيتم تأسيسها لدعم اللجنة الفنية وتحدد مجموعة العمل في نطاقها بناء على اللجنة الفنية؛

✓ **إنشاء سكرتارية الشمول المالي:** يتم تحديد موقعها من قبل اللجنة الوطنية.

2.2 تجربة إصلاح الشمول المالي لدولة الأرجنتين 2020 إلى غاية 2023

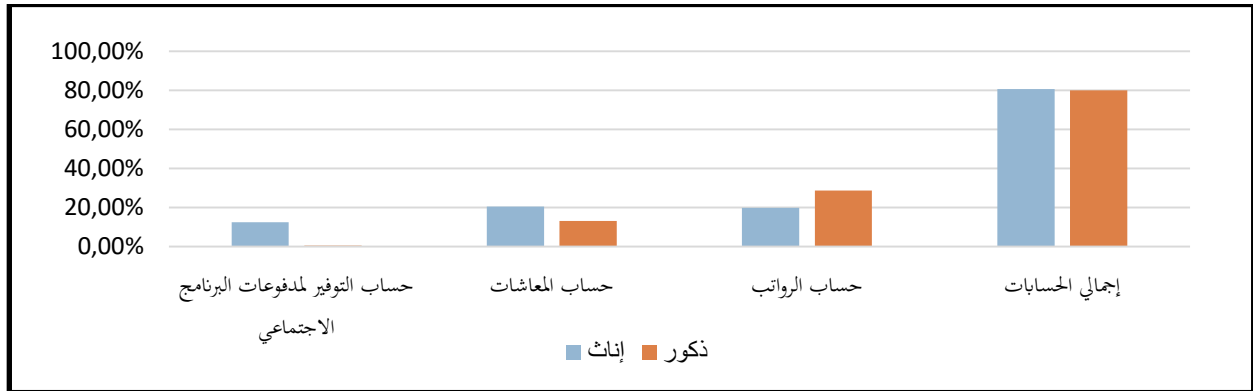
1.2.2. الوضع في الفترة من 2017 إلى غاية 2020

الجدول رقم (02): يبين عدد السكان البالغين الذين يملكون حساب بنكي

الحسابات	حساب التوفير مدفوعات البرنامج الاجتماعي	حساب المعاشات	حساب الرواتب	إجمالي الحسابات
إناث	12.4%	20.5%	19.8%	80.7%
ذكور	0.4%	13.1%	28.7%	80.1%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك الدولي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من 2023-2025 لدولة الأرجنتين، وزارة الاقتصاد الأرجنتين، ص 9، (ترجمة الباحثان بتصرف)، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>

الشكل رقم (02): يبين عدد السكان البالغين الذين يملكون حساب بنكي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات الجدول رقم (02).

شركات التكنولوجيا المالية في الأرجنتين

الجدول رقم: (03) يبين البالغون الذين لديهم تمويل واحد على الأقل حسب الجنس ومجموعة مقدمي الائتمان

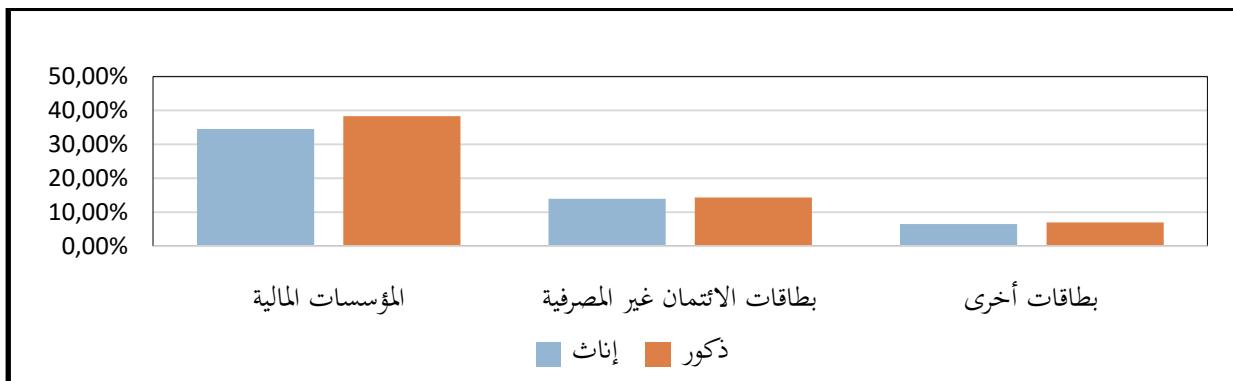
المؤسسة	إناث	المؤسسات المالية	بطاقات الائتمان غير المصرفية	بطاقات أخرى
ذكور	38.3%	14.3%	7%	
إناث	34.5%	14%	6.5%	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك الدولي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من 2023-2025 لدولة الأرجنتين، وزارة

الاقتصاد الأرجنتين، ص 11، (ترجمة الباحثان بتصرف).

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>

مخطط رقم (03): يبين عدد البالغين الذين لديهم تمويل واحد على الأقل حسب الجنس ومجموعة مقدمي الائتمان



تجارب دولية حول إصلاحات الشمول المالي نظرة مستقبلية للفترة من 2020 إلى 2025

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول رقم (03).

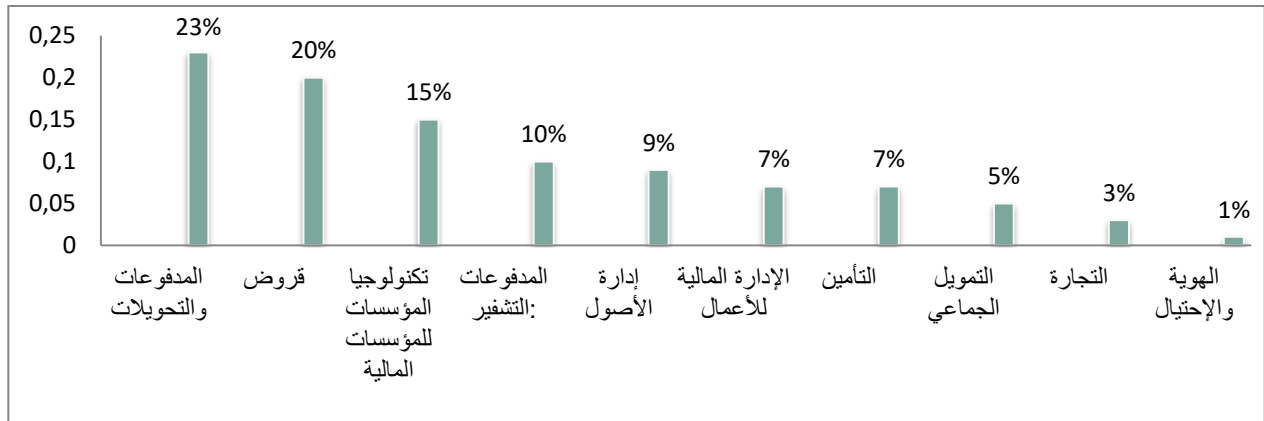
الجدول رقم (04): يبين نسبة شركات التكنولوجيا المالية في الأرجنتين حسب النوع

اسم الشركة	المدفوعات والتحويلات	القروض	تكنولوجيا المؤسسات المالية	المدفوعات: التشفير	إدارة الأصول	الإدارة المالية للأعمال	التأمين	التمويل الجماعي	التجارة	الهوية والإحتيال
النسبة	%23	%20	%15	%10	%9	%7	%7	%5	%3	%1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك الدولي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من 2023-2025 لدولة الأرجنتين، وزارة الاقتصاد الأرجنتين، ص 11، (ترجمة الباحثان بتصرف)

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>

الشكل رقم (04): يبين نسبة الشركات التكنولوجية في الأرجنتين حسب النوع



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول رقم (04).

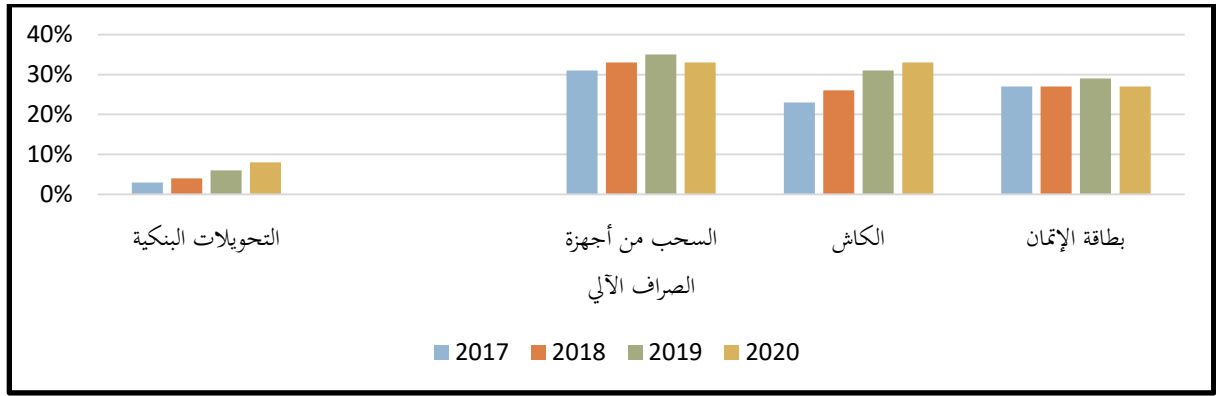
الجدول رقم (05): يبين نسبة المعاملات التي يجريها البالغين سنويا للفترة من 2017 إلى غاية 2020

السنوات	التحويلات البنكية	السحب من أجهزة الصراف الآلي	الكاش	بطاقة الإئتمان
2017	%3	%31	%23	%27
2018	%4	%33	%26	%27
2019	%6	%35	%31	%29
2020	%8	%33	%33	%27

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك الدولي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من 2023-2025 لدولة الأرجنتين، وزارة الاقتصاد

الأرجنتين، ص 9، (ترجمة الباحثان بتصرف)، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>

الشكل رقم (05): يبين نسبة المعاملات التي يجريها البالغين سنويا للفترة من 2017 إلى غاية 2020



المصدر: من إعداد الباحثان من خلال معطيات الجدول رقم(05).

2.2.2. استراتيجية الإصلاح لتعزيز الشمول المالي في دولة الأرجنتين للفترة من 2020 إلى غاية 2023) البنك الدولي , 2022, pp. 13-27)

ونظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات الدور الذي تلعبه في جميع القطاعات خاصة في المجتمعات ذات الدخل الضعيف فإن (ENIF) (Estrategia Nacional De Inclusion Financiera), الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي كلفت كل من (FONCAP) و (CONAMI), بدور أساسي للتعويض وزيادة استخدام هذا النوع من الأدوات, فمن الضروري تخصيص الموارد لتمويل رأس المال العامل صغير الحجم والمشاريع الإنتاجية ذات التأثير المحلي الكبير وبشكل عام, تلك المشاريع التي تسمح بالاستدامة وخلق الوظائف التي تسمح بجذور إقليمية وممارسات بيئية جيدة.

1. الاستراتيجية الوطنية للتمويل المالي: (Estrategia Nacional De Inclusion Financiera)

تسعى دولة الأرجنتين في تعزيز استراتيجية الشمول المالي من أجل الاستخدام المستدام للخدمات المالية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والحد من ضعف الأفراد والشركات من خلال الإدماج والتعليم المالي. إن استراتيجية الشمول المالي لدولة الأرجنتين تستعيد التقدم خاصة في السنوات السابقة عندما كانت قد وضعت سياسة الدولة أهدافا استراتيجية حتى سنة 2020, من إعطاء اهتمام خاص بمشاكل الوصول لاستخدام السلع والخدمات المالية في القطاعات الاجتماعية الضعيفة وخاصة ذوي المداخل الضعيفة والعمال العاطلين عن العمل ورجال الأعمال في الاقتصاد الشعبي وكبار السن والنساء... إلخ. بناء على تشخيص التقدم المحرز في الشمول المالي فإنه تم تحديد 5 أهداف استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وهي كالتالي:

الهدف الأول: توسيع وتحسين فرص الحصول على السلع والخدمات المالية مثل (حسابات توفير القروض, وسائل الدفع الإلكتروني والتأمين).

من أجل المساهمة في زيادة الشمول المالي يجب أن تكون البنية التحتية وقنوات الوصول إلى النظام متنوعة وكافية ومناسبة لكل شريحة اجتماعية قادرة على تغطية الدولة الشاسعة حتى يصبح هذا البعد حاسما خاصة في أوقات التحديات الصحية والاقتصادية الناشئة وخصوصا أزمة Covid 19 لهذا أعزمت سياسة الشمول المالي تعزيز نقاط الوصول إلى النظام المالي إلى كافة الأراضي الأرجنتينية من أجل توسيع التغطية لتشمل المناطق ذات التنمية الاقتصادية المنخفضة, ومن الضروري تشجيع استخدام المحافظ الافتراضية المصرفية وغير

المصرفية، ويجب أن يكون إجراء مدفوعات التحويل يشير إلى مدى تلك المناطق النائية المهملة جغرافيا واقتصاديا، وبالتالي يتم اقتراح الأهداف التالية:

- ✓ تشجيع تطوير قنوات نفاذ بديلة إلى النظام المالي.
 - ✓ تحديد وتقليل العوائق التي تحول دون الوصول إلى النظام لتوسيع نطاقه.
 - ✓ تشجيع التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام المصرفي وغير المصرفي لتوسيع واستكمال توريد السلع والخدمات المالية.
 - ✓ توليد الحوافز لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي.
- لهذا من الضروري: إكمال التعريف الرقمي في النظام المالي وتوسيع تغطية جودة الإنترنت والهاتف المحمول.

الهدف الثاني: تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وحسابات التوفير والائتمان وغيرها من الخدمات مثل(بوابة الدخول إلى النظام المالي بما في ذلك القطاع المصرفي، القروض الصغيرة والتمويل المصغر)

من أهداف (ENIF) المساهمة في تعميم استخدام الأدوات المالية المسؤولة والمستدامة كبوابة للسكان في النظام المالي، مما يضمن توزيعا اجتماعيا أكبر لهم ويضمن التغطية الإقليمية في المناطق النائية.

أما بالنسبة لوسائل الدفع يجب تحقيق التوازن بين تبسيط الوصول إلى وسائل الإعلام الرقمية ومستوى مقبول في الأمن السيبراني لهذه المنصات، وهو أداة أساسية لتشمل القطاعات الضعيفة اجتماعيا، بما في ذلك كبار السن يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالتكاليف ونطاق الخدمات الرقمية في متناول الجميع، لهذا فإنه من الضروري:

- ✓ تشجيع التغيرات التنظيمية التي تهدف إلى تعميق استخدام الخدمات المالية دون المساس بأهداف الاستقرار المالي (منع ظاهرة غسيل الأموال).

✓ تشجيع رقمنة الخدمات المالية.

✓ إنشاء آليات وأدوات ادخار مبتكرة.

الهدف الثالث: تحسين القدرة المالية للسكان وحماية المستخدمين

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا في مجال معرفة المنتجات المالية في الأرجنتين لا تزال محدودة، لذا يجب إدراج وتعزيز القدرات المالية للسكان وهو ما يعني توسيع وتحسين المعلومات، مما يجعلها في متناول القطاعات الاجتماعية في دولة الأرجنتين على النطاق الواسع، وأيضا سياسات شاملة لتعزيز التعليم المالي وضمان حماية أكبر للمستخدمين.

ولهذا قد حددت مجموعة من التدابير متمثلة في:

✓ التعليم المالي، الوقت المناسب والملائم، البساطة، التنسيق بين القطاع الخاص والمنظمات والهيئات العامة في الاتصال مع السكان المعرضين للخطر.

✓ دمج مستوى التعليم المالي في المدارس.

✓ جمع المعلومات المالية الأكثر عرض وتقدم في الخدمات المالية الرقمية.

✓ حملات الاتصال سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية والرقمية مع وجود تحذيرات حول مخاطر التصيد والاحتيال وسرقة الهوية فضلا عن مخاطر المديونية المفرطة.

من الضروري دمج استراتيجيات التقارب مع القطاعات الضعيفة المتمثلة في كبار السن والشباب، وربطها مع البرامج الأخرى وتعزيز قنوات دروس في استخدام وسائل المدفوعات ووسائل الإعلام الرقمية في ما يتعلق بحماية المستخدم المالي هناك صعوبات في مراقبة جودة عرض المنتجات، بالإضافة إلى ذلك يواجه المستهلكين حواجز وقت الاستخدام لهذا الصدد يمكن اعتماد التدابير التالية التي تساعد في تحديد هذه المشاكل وهي:

- تثبيط السلوك المسيء وغير الشفاف.
 - تقييم متطلبات الإفصاح وشروط وأحكام توريد المنتجات المالية الرقمية.
 - مراقبة مقدمي الخدمات المالية مباشرة.
 - تطبيق العقوبات المناسبة في حالات انتهاك قواعد الشفافية وحماية المستخدم.
- وفي ما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية سيكون من المفيد النظر في التدابير مثل:
- تنفيذ آليات الحصول على الموافقة على معالجة البيانات الشخصية بطريقة آمنة وفعالة.
 - تحسين تنفيذ الإجراءات الأمنية لحماية البيانات الشخصية للمستخدمين الماليين.

الهدف الرابع: تعزيز قابلية التشغيل البيئي بين النظام المالي التقليدي ومنصات الدفع الجديدة

الوصول إلى وسائل الإعلام الرقمية المصرفية، المحافظ الافتراضية، ومنصات الدفع الأخرى يجب أن تكون بسيطة مع الحفاظ على مستويات كافية من الأمن ويجب أن يكون مصحوبا بمرافق التشغيل والأجور بين الأدوات المختلفة، فمن الضروري تعميق العمل المشترك في وسائل الدفع.

الهدف الخامس: المساهمة في تقليص الفجوات الاجتماعية وتوسيع الإقليمية والفدرالية وإدماج منظور النوع الاجتماعي من خلال تحسين الوصول إلى السلع والخدمات المالية

المفتاح في الشمول المالي هو الحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بين السكان، لا سيما بين القطاعات الاجتماعية الأكثر ضعفا وقطاع الأعمال المكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال في القطاع الشعبي وبعض القطاعات بشكل أساسي، وفي هذا السياق تطبق (ENIF) سياسة الإدماج المالي لتحمل منظورا اجتماعيا موجه لدمج الفئات الاجتماعية مع وصول أقل إلى الخدمات المالية مما يساعد على تقليل الفجوات في تخصيص الموارد وتوسيع التغطية الجغرافية للنظام، تتوافق هذه الأهداف أيضا مع خطة الإدماج المالي تحت إشراف وزارة الاقتصاد والبنك المركزي الأرجنتيني، بحيث يصبح هذا الهدف مركزيا يسمح بزيادة الشمول المالي خاصة ما بعد أزمة COVI19 الذي ساهم بشكل كبير للدولة في الحد من انتقال وانتشار العدوى.

تماشيا مع الأهداف الجديدة فإنها تتوسع وتحدد مجالات العمل التي يتم تنفيذها في إطار المجلس التنسيق للشمول المالي

(CCIF).

2. مجلس تنسيق الشمول المالي: (CCIF)

يعد المجلس التنسيق للشمول المالي (CCIF) جهازاً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (ENIF) تم إنشاؤه بموجب القرار 121 المؤرخ في يوليو 2017، بهدف تطوير وتنفيذ استراتيجية الشمول المالي لتطوير سياسات للوصول الشامل إلى الخدمات المصرفية والمالية، ويضطلع مجلس الشمول المالي بالمهام التالية:

- ✓ الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتعديلات التي يمكن إجراؤها في المستقبل.
- ✓ تنسيق وتوضيح الإجراءات والجهود المشتركة بين المؤسسات في تحقيق تصميم سياسات عامة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى تعزيز وتسيير وصول الجميع إلى النظام المالي على نطاق واسع.
- ✓ اقتراح معايير لتخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج الشمول المالي على المستوى الوطني والإقليمي خاصة تجاه القطاعات الضعيفة.
- ✓ وضع آليات لتبادل المعلومات المتعلقة بالشمول المالي بين الأجهزة والجهات العامة المشاركة في البرنامج والجهات ذات الصلة بهذا الموضوع ستكون المعلومات المقدمة سرية ولا يجوز استخدامها أو الكشف عنها لأغراض أخرى.
- ✓ توضيح العمليات التشاركية بين مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص ودمج الإجراءات لصالح الشمول المالي في تخطيط القطاعات أو الأنظمة المختلفة.
- ✓ اقتراح تنفيذ برامج وخطط محددة تعزز تنمية الفرص للحصول على الائتمان والقروض الصغيرة والتمويل الاجتماعي وتعزيز التمويل غير المصرفي وخاصة في قطاعات الدخل الضعيف.
- ✓ اقتراح برامج التثقيف المالي لتحسين القدرات المالية لجميع السكان مع إيلاء اهتمام خاص لكبار السن.
- ✓ تحسين القدرات المالية للسكان من خلال التثقيف المالي وحقوق حماية المستهلك.
- ✓ تقديم المشورة للسلطة التنفيذية الوطنية في كل ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية في كل ما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشمول المالي.
- ✓ اقتراح الإجراءات التي تعزز وتسهل حماية مستهلكي الخدمات المالية وتوسيع نطاق التمويل الرقمي وتعميق قابلية التشغيل البيئي بين النظام المالي التقليدي والمنصات الجديدة.
- ✓ تصميم قواعد بيانات حول الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها بما يسمح بقياس التقدم المحرز في البرامج والخطط التي تمكنها السلطة التنفيذية.
- ✓ وضع مقترحات للسياسات العامة والوثائق بشأن جميع المسائل الأخرى التي هي من اختصاص المجلس.
- ✓ تعزيز التفاعل الأكاديمي بين المجلس والجامعات الحكومية والخاصة وتنظيم وطلب البحوث المتعلقة بالشمول المالي.
- ✓ ممارسة أي وظيفة أخرى ملازمة لتحقيق

1.1 المبادرات الرئيسية التي تم الترويج لها في إطار المجلس: المبادرات المقترحة للعمل عليها في إطار المجلس تنسيق الشمول المالي تتمثل في:

• **المبادرة الأولى: الائتمان للقطاعات الضعيفة**

تتضمن هذه المبادرة الأهداف التالية:

- تعزيز الائتمان للقطاعات الضعيفة مما يجعل المنتجات المالية المصرفية أقرب إلى القطاعات ذات الدخل المنخفض وكبار السن والشباب والنساء...إلخ.
- وضع أجندة مع البنوك العامة للعمل على تقديم حسابات بنكية للعاملين في الاقتصاد الشعبي حاليا من خلال BNA, استنادا إلى السجل الوطني للعاملين في الاقتصاد الشعبي (RENATEP) التابع لوزارة المالية.
- بداية اتفاقيات التعاون مع البنوك العامة والوزارات التي تشكل CCIF.
- التواصل مع الصندوق الائتماني لرأس المال الاجتماعي من خلال FONCAP S.P واللجنة الوطنية للائتمان الأصغر (CONAMI).
- تعزيز تنمية الصناديق الائتمانية للقروض غير المصرفية.

• المبادرة الثانية: التثقيف المالي والتدريب الموجه للقطاعات الضعيفة

والتي تشمل الأهداف التالية:

- التنسيق مع الوزارات المختلفة لتطوير المنصات التكنولوجية لأغراض التثقيف المالي.
- تطوير حملات تدريبية افتراضية متمثلة في: اقامة دورات تدريبية تستهدف مجموعات محددة، اتفاقيات مع جامعات ومناطق أكاديمية ذات توجه مالي، التواصل مع CNV وبرنامج المستثمر المثالي، عرض مقاطع فيديو إعلامية.
- إطلاق مسابقة وطنية للتعليم المالي.
- الترويج لمنصة التعليم المالي الفيدرالي.

• المبادرة الثالثة: التعزيز المؤسسي: وتشمل الأهداف التالية:

- صياغة السياسات وتنسيقها مع المؤسسات المصرفية العامة والوزارات التي يتألف منها المجلس من أجل تعزيز إنشاء مجالات الشمول المالي وتقوية الفرق الفنية المتخصصة في هذا الموضوع وتعزيز المعرفة المؤسسية.
- إطلاق برنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأرجنتينيين.
- إبرام اتفاقيات تعاون لتبادل تجارب الشمول المالي مع الدول الأخرى.

3.2 إستراتيجية الإصلاح لتعزيز الشمول المالي لدولة أوزباكستان للفترة من 2020 إلى غاية 2025:

إن النظام المصرفي لجمهورية أوزباكستان يعاني من وجود عدد كبير من المشاكل التي تعيق هذا النظام بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية واحتياجات المجتمع مثل: حصة الدولة العالية المتواجدة في القطاع المصرفي، عدم كفاية جودة الإدارة وإدارة المخاطر في البنوك بمشاركة للدولة، انخفاض مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد، لذا أصبح من الضروري اتخاذ التدابير لزيادة توفير الخدمات المالية وتوسيع وجود البنوك في المناطق النائية وضمان مجموعة واحدة من الخدمات في جميع المناطق النائية، وأيضا ضرورة الإسراع في اعتماد تدابير الإدخال الواسع لتقنيات المعلومات في النظام المصرفي على أساس حلول خدمات حديثة، وضمان أمن المعلومات على المستوى المناسب وكذلك الحد من تأثير العامل البشري في توفير الخدمات المالية ومن أجل تفادي هذه المشاكل وتعزيز الشمول المالي بما هو مطبق عالميا

تجارب دولية حول إصلاحات الشمول المالي نظرة مستقبلية للفترة من 2020 إلى 2025

أصدر رئيس جمهورية أوزبكستان حسب المرسوم رقم 5992-UP الصادر في 12 مايو 2020 تطوير المؤشرات التي تدخل ضمن استراتيجية الإصلاح حسب ماهو موضع في الجدول التالي:

جدول رقم (06): المؤشرات المستهدفة لتنفيذ استراتيجية الإصلاح لتعزيز الشمول المالي في النظام المصرفي لجمهورية أوزبكستان للفترة

2025- 2020

اسم المؤشر	الوضع الحالي	الهدف		
		2021	2023	2025
1	حصة أصول البنوك الخاصة (بدون مشاركة الدولة) من إجمالي القطاع المصرفي.	15%	17-20%	من 35 إلى 40%
2	حصة مطلوبات البنوك للقطاع الخاص من إجمالي المطلوبات.	28%	30-40%	70%
3	استقطاب مستثمرين أجانب استراتيجيين يتمتعون بالخبرة والمعرفة والسمعة الصحيحة.	-	3	3
4	نسب ودائع ومطلوبات البنوك.	41%	41-45%	50-60%
5	حصة أصول المؤسسات الائتمانية غير المصرفية في إجمالي مؤسسات الائتمان	0.35%	0.5-0.7%	من 1 إلى 1.5%
6	حصة المطلوبات بالعملة الأجنبية في إجمالي المطلوبات.	58%	50-55%	40-45%
7	نسبة أصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي.	53%	53-54%	أكثر من 55%
8	نسبة الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي.	18%	19-24%	22-24%

المصدر: (البنك الدولي، مرسوم رئيس جمهورية أوزبكستان الشيخ ميرزوييف بتاريخ 2020/05/12. رقم: 5992-UP ترجمة الباحثان (بتصرف) <https://lex.uz/docs/4811037#undefined> (2022/05/31)

ومن أجل إصلاح أو تعزيز هذه المؤشرات التي تعد ضمن الأمور الأساسية لتطبيق هذه الاستراتيجية حسب الجدول أعلاه تم تحديد عدة إجراءات، وتهيئة الظروف القانونية اللازمة لممارسة الأعمال المصرفية لخلق بيئة تنافسية في هذا القطاع على وجه الخصوص، لذا تم اعتماد قوانين مكملة لجمهورية أوزبكستان بشأن البنك المركزي وأيضاً بشأن البنوك والأنشطة المصرفية، وتنظيم العملات وأنظمة المدفوعات والتي تتوافق مع المعايير الدولية من أجل خلق بيئة قانونية جذابة للاستثمار الأجنبي في المجال المالي، فهي موضحة في الجدول أدناه حسب مرسوم رئيس الجمهورية.

2.3.2. الإجراءات والتدابير المتبعة لتعزيز الشمول المالي في الجهاز المصرفي:

الجدول رقم (07): إستراتيجية الإصلاح المصرفي لتعزيز الشمول المالي لجمهورية أوزبكستان للفترة من 2020 إلى 2025

الأحداث		آلية التنفيذ	المسؤول عن التنفيذ
أولاً: إعادة هيكلة القطاع المصرفي			
1	تحويل أنشطة البنك الوطني للشؤون الخارجية	- إدراج أعضاء مستقلين في مجلس رقابة البنك. - الموافقة على سياسة شؤون الموظفين ونظام مؤشرات الأداء الرئيسي. - إجراء تشخيصات للوضع الحالي وتقييم جودة الأصول بمشاركة شركات تدقيق دولية. - الموافقة على برنامج التحول للبنك للفترة من 2020 إلى 2023 بمشاركة المستشارين.	البنك الوطني وزارة المالية
2	إنشاء تقسيم فرعي لبنك الأهلي لدعم المشاريع الاستثمارية	- تطوير مفهوم "مصنع المشاريع" وخطة عمل بمشاركة مستشارين أجانب. - تنظيم عمل "مصنع المشاريع"	البنك الوطني (مير سواتوف)

خلايفة ربحانة، بن خليفة حمزة

3	تحويل أنشطة بنك Agrobank إلى Microcreditbank	- إجراء تشخيصات للوضع الحالي وتقييم جودة الأصول بمشاركة شركات التدقيق الدولية (AQR). - تطوير برامج التحويل وزيادة توافر الخدمات المصرفية بمشاركة شركات استشارية دولية. - استقطاب الخبراء المؤهلين تأهيلاً عالياً من ذوي الخبرة الدولية	وزارة المالية
4	تحويل إدارة أموال نظام التقاعد الفردي التراكمي إلى وزارة المالية	تقديم مشروع قانون تنظيمي ينص على تحويل إدارة أموال المعهد للتأمينات الاجتماعية إلى وزارة المالية في أصول عالية السيولة INPS وإدخال لوائح لاستثمار أموال منخفضة المخاطر.	وزارة المالية
5	خصخصة أسهم الدولة في بنك JSCB	- إجراء تشخيصات للأنشطة وتقييم الوضع المالي للبنوك. - تحويل حصص الأسهم في البنوك التجارية. - خصخصة حصة الدولة	وزارة المالية
6	الإفراج التدريجي عن البنوك من الأصول والوظائف غير الأساسية التي لا تتعلق بالخدمات المصرفية	- إجراء تحليل مفصل للوظائف غير العادية التي تقوم بها البنوك (وكيل الضرائب، مساعدة جمعيات أصحاب المنازل..). - تطوير قانون حول الإلغاء التدريجي للوظائف غير العادية للبنوك. - جرد ممتلكات البنوك بمشاركة الدولة مع تحديد الأصول غير الأساسية واعتماد إجراءات تنفيذها.	البنك المركزي، وزارة المالية
7	تطوير الإستراتيجية الوطنية لزيادة الشمول المالي	- إجراء العناية الواجبة مع البنك الدولي - مناقشة مشروع الإستراتيجية الوطنية لزيادة الشمول المالي مع المختصين والباحثين والخبراء. - تقديم مشروع الإستراتيجية المعدل للموافقة عليه.	البنك المركزي، وزارة المالية
8	زيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرح به للبنوك إلى 500 مليار بحلول عام 2025	وضع مشروع قانون لجمهورية أوزبكستان بشأن التعديلات والإضافات على قانون جمهورية أوزبكستان بشأن الأنشطة المصرفية مع تحديد جدول زمني لزيادة حجم الحد الأدنى لرأس المال المصرح به للبنك	البنك المركزي
ثانياً: تنفيذ حصة الدولة وتحسين نظام حوكمة الشركات في البنوك			
9	تحويل البنك وبيع حصة الدولة في JSCIB "Ipoteka-bank"	- توقيع اتفاقيات مع مؤسسة التمويل لجذب خذ ائتمان مع شروط تحويل البنك. - الموافقة على إستراتيجية التنمية طويلة المدى. - تشكيل جديد هيئة الرقابة بمشاركة أعضاء مستقلين. - القيام بالأعمال التحضيرية بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية وتحديد المستثمرين المحتملين. - خصخصة حصة الدولة	وزارة المالية
10	تحويل البنك وبيع حصة الدولة في JSCB "Asaka"	- تقييم البنك من قبل شركة التدقيق الدولية. - توقيع اتفاقية بين بنك إس سي بي أسكا والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن التحويل المؤسسي للبنك. - تطوير برنامج "خارطة الطريق" لتحويل البنك. - تنفيذ برنامج التحويل وإعادة خطة تخصيص للبنك. خصخصة حصة الدولة	وزارة المالية
11	تحويل البنك وبيع حصة الدولة في JSCB "Uzpromstroybank"	- وضع اعتماد "خارطة الطريق" للتحويل والتحضير المسبق لخصخصة البنك بمشاركة مؤسسة التمويل والبنك الأوروبي. - تنفيذ العمليات التحويلية وإعادة البنك للتخصيص مع مؤسسة التمويل الدولية للتنمية والإعمار. - خصخصة حصة الدولة.	وزارة المالية
12	تحويل البنك وبيع حصة الدولة في JSCB "Aloqabank"	- في إطار يقوم بها Aloqabank - تحليل الوضع الحالي للأنشطة والعمليات والإجراءات التي اتفاقية تقسيم تكاليف الخدمات الاستشارية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. - وضع خطة عمل "خارطة الطريق" للتحويل والتحضير المسبق لخصخصة البنك مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للبنك الآسيوي - تنفيذ خطة عمل التحويل ما قبل الخصخصة الإعدادية "بنك الأردن الأردني" - خصخصة حصة الدولة.	وزارة المالية
13	خصخصة بنك آسيا آلاينس JSCB	- تقديم مفاوضات مع مستثمرين أجانب. - إجراءات التصريح الملائمة في البنك المركزي.	البنك المركزي

تجارب دولية حول إصلاحات الشمول المالي نظرة مستقبلية للفترة من 2020 إلى 2025

		-السيطرة على الحصة الأكبر في البنك عند الاتفاق مع مستثمر أجنبي.	
14	JSCB تحول بنك Turonban حويل بنك وبيع حصة الدولة في بنك قشلقو قريليش	-استكمال التشخيصات المصرفية من قبل خبراء مؤسسة التمويل الدولية. تطوير برنامج التحول المصرفي بالاشتراك مع مستشارين دوليين.	وزارة المالية
15	البحث على اندماج بنك قشلقو قريليش	- النظر في نتائج تشخيص الأنشطة وتقييم الوضع المالي للبنوك. الموافقة على خطة إعادة تنظيم البنوك.	وزارة المالية
16	استقطاب أعضاء مستقلين إلى مجلس الرقابة على البنوك التجارية التابعة للدولة	- تطوير معايير الاختيار وآلية مكافآت الأعضاء المستقلين في مجلس الإشراف بما في ذلك الخبرة الدولية في القطاع المصرفي. ملاك المجالس الرقابية بأعضاء مستقلين.	وزارة المالية
ثالثا: تحسين الإطار القانوني			
17	إيجاد إطار قانوني لتطوير مؤسسات الائتمان غير المصرفية	- وضع مشروع التسليف غير المصرفي بالاشتراك مع البنك الدول. - مناقشة القانون مع المختصين والخبراء. - تقديم المشروع المعدل لمجلس الوزراء	البنك المركزي وزارة العدل
18	إدخال نماذج أعمال جديدة غير مصرفية	- إنشاء إطار قانوني لكمل الشركات التي تقدم خدمات مالية عالية الجودة (شركات التكنولوجيا المالية). - دراسة تنفيذ آليات الاقتراض المباشر للأفراد والتمويل الجماعي.	البنك المركزي
19	تطوير آليات تنظيم البنوك	- إشراك خبراء البنك الدولي ودراسة الخبرات الأجنبية في تنظيم آلية تسوية البنوك. - وضع مشروع قانون إعادة تأهيل البنوك بالتعاون مع خبرات المؤسسات المالية الدولية. - مناقشة مشروع القانون مع المختصين والخبراء. - عرض المشروع على مجلس الوزراء.	البنك المركزي وزارة المالية وزارة العدل
20	تبسيط التشريعات الخاصة بعمليات البنوك في سوق الأوراق المالية	- تعديلات على التشريع الحالي تنص على تفعيل العمليات المصرفية في سوق الأوراق المالية. - الحد من الحواجز الإدارية التي تحول دون إصدار وطرح سندات الشركات والأدوات الأخرى من قبل البنوك التجارية، مع تعزيز الإشراف في نفس الوقت. - إنشاء إطار قانوني لدخول الأوراق المالية المصرفية إلى أسواق رأس المال الدولية.	البنك المركزي وزارة المالية
رابعا: مساعدة الدولة في مجال تطوير القطاع المصرفي			
21	اعتماد معايير منظمة التعاون (OECD) الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للمصارف التابعة للدولة	-دراسة التجربة الأجنبية في تطبيق معايير منظمة التعاون الاقتصادي حول حوكمة الشركات للمؤسسات التابعة للدولة. -تطبيق معايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن حوكمة الشركات في البنوك بمشاركة الدولة.	وزارة المالية
22	توسيع الصندوق الحكومي لدعم ريادة الأعمال	- إشراك خبراء دوليين لوضع خطة لتوسيع وتقوية أنشطة المنتدى. - تعزيز هيكل الحكومة وزيادة شفافية العمليات، تطوير البرنامج المالي.	وزارة التنمية الاقتصادية وزارة المالية وكالة تنمية المشاريع
23	تدابير لخفض الدولار في الاقتصاد	-تحثية ظروف الاقتصاد الكلي لخفض حصة العملات الأجنبية في أصول والتزامات البنوك. -إدخال قيود على القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية.	البنك المركزي البنوك التجارية
24	تعظيم نمو محفظة قروض البنوك وتقليل المخاطر	-التطبيق المرن لإجراءات الاقتصاد الكلي والتدابير التنظيمية لتحسين معدل نمو محفظة القروض -وضع قيود على القروض الممنوحة للمقترضين الذين يعانون من عبء ديون مفرط	البنك المركزي والبنوك التجارية
25	تطوير نظام تأمين الودائع	دراسة موضوع تنفيذ المبادئ الأساسية لأنظمة تأمين الودائع الفعالة المعتمدة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع.	البنك المركزي وزارة المالية
26	تحسين أنشطة مكاتب الائتمان	توسيع قواعد البيانات وحجم الخدمات المقدمة من خلال تزويد مكتب الائتمان ببيانات على دخل الأفراد	البنك المركزي، لجنة الضرائب الحكومية، وزارة

			المالية، الوزارات والإدارات
27	مراجعة الإطار التنظيمي والرقابي مع إدخال الحد الأدنى من المعايير المعترف بها دوليا	إدخال مبادئ لجنة بازل في مجال حوكمة الشركات في البنوك	البنك المركزي
28	زيادة التوجه نحو العملاء في البنوك بمشاركة الدولة	توسيع نطاق الخدمات المصرفية، تطبيق نظام لتقييم جودة الخدمات المصرفية وكذلك مؤشر ولاء المستهلك ومؤشر رضا الزبون	بنوك تجارية البنك المركزي
خامسا: تطبيق تقنيات المعلومات المالية في البنوك			
29	إجراء تدقيق تكنولوجيا المعلومات	جذب الشركات المؤهلة لإجراء تدقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبنوك التجارية لتقييم الأنظمة المصرفية المؤتمتة حاليا.	بنوك تجارية البنك المركزي وزارة المالية
30	تنفيذ منتجات رقمية جديدة لتحسين جودة وسرعة الخدمات المصرفية	جذب الشركات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات المالية إلى السوق المحلي لتقديم منتجات مجربة وفقا لمعايير دولية.	بنوك تجارية
31	تحسين آليات الإقراض في البنوك	تنفيذ آلية فعالة لاتخاذ قرارات إصدار القروض من خلال إنشاء مجموعة مؤهلة تأهيلا عاليا من شركات التأمين. توسيع أنواع خدمات التجزئة السريعة ومنخفضة التكلفة من خلال تحسين عملية توفيرها.	بنوك تجارية وزارة المالية
32	أتمتة عمليات الإقراض مع إدخال أنظمة حديثة لتحديد المقرض	تزويد البنوك التجارية بإمكانية الوصول إلى البيانات البيومترية لمركز الدولة للتخصيص التابع لمجلس الوزراء لتحديد العملاء.	وزارة الشؤون الداخلية البنك المركزي
33	أتمتة العمليات التجارية في البنوك لتحسين جودة الخدمات المقدمة	- إشراك شركات استشارية دولية لتشخيص فعالية أنظمة المعلومات للبنوك وامتناعها للمتطلبات الحالية وتقييم إمكانية إدخال منتجات جديدة. - تطوير مجموعة من الإجراءات لتحديث نظام المعلومات مع الشركات الاستشارية الدولية المعنية. تطبيق نظام آلي لجمع ومعالجة وتحليل المعلومات بالاعتماد على البيانات الضخمة. تحسين وأتمتة الإجراءات الإدارية والتشغيلية.	وزارة المالية البنك المركزي البنوك التجارية
34	ضمان الاستخدام الواسع لتقنيات المعلومات والأنشطة التشغيلية للبنوك لتوسيع حصة الخدمات المصرفية عن بعد	ربط جميع البنوك التجارية بنظام المدفوعات الفوري بين البنوك المتوفرة على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع لتزويد المؤسسات والأشخاص بخدمات الدفع. زيادة نصيب مدفوعات البنوك بنسبة 2.90	البنك المركزي البنوك التجارية
سادسا: التدريب المتقدم للموظفين			
35	بناء قدرات لموظفي البنك المركزي	- تدريب سنوي متقدم لا يقل عن 150 متخصصا في البنك المركزي في مراكز التدريب الأجنبية. - تنفيذ ما لا يقل عن 15 برنامجا للتعليم عن بعد. - تدريب ما لا يقل عن 30 متخصصا في البنوك المركزية للدول الأجنبية. - تنظيم ما لا يقل عن 10 دورات تدريبية وندوات شهريا في مركز تدريب الشركات التابع للبنك المركزي بمشاركة خبراء أجانب لتحسين المهارات للمتخصصين في القطاع المصرفي.	البنك المركزي
36	زيادة إمكانية العاملين بالبنوك التجارية	- تنظيم 10 دورات تدريبية لسنة 2020 من قبل البنوك التجارية في المجالات الرئيسية للأنشطة المصرفية (تمويل المشاريع، إدارة المخاطر، تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك). - تنظيم 6 دورات تدريبية لسنة 2020 لمتخصصي البنوك التجارية في مجال مبادئ حوكمة الشركات في مراكز الشركات التابعة للبنك المركزي. - التدريب المنظم لما لا يقل عن 3 إلى 4 موظفين في البنوك التجارية لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال في الجامعات الأجنبية.	البنك المركزي
37	تطوير أكاديمية البنوك والتمويل	- إقامة التعاون مع مراكز التدريب في الاتحاد الروسي ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة موسكو	البنك الوطني

	الحكومية.	
	- تنفيذ برنامج ماجستير إدارة الأعمال لا تقل عن 200 طالب وطالبة.	
	- تنظيم تدريب لطلبة البكالوريوس في تخصص البنوك بنسبة 4 لسنة 2020 ونسبة 70 في حلول سنة 2024	
	تطوير 10 برامج تدريبية مهنية مقدمة لموظفي البنوك في المجالات الأكثر شيوعاً (إدارة - المخاطر، حوكمة الشركات، تحليل المشاريع... الخ).	

المصدر: (البنك الدولي، مرسوم رئيس جمهورية أوزبكستان الشيخ ميرزوييف بتاريخ 2020/05/12. رقم: UP- 5992 ترجمة الباحثان (بتصرف)
(2022/05/31 <https://lex.uz/docs/4811037#undefined>)

1.2 إستراتيجية الإصلاح لدولة مقدونيا الشمالية للفترة من 2021 إلى 2025

الجدول (07): إستراتيجية الإصلاح المتبعة لتحسين التثقيف المالي والشمول المالي للفترة من 2021 إلى 2025

الأنشطة والتدابير	الإجراءات	المؤسسة المختصة	
الأنشطة والتدابير لتحسين الشمول المالي			
1	زيادة الوعي بالتثقيف المالي على النطاق الواسع من خلال إشراك جميع المؤسسات والكيانات المالية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية المهتمة، والتي يمكن أن تقدم برامج تعليمية للسكان في جميع أنحاء البلاد، ويتم تعزيز التنسيق بين الجهات المشاركة في العملية التعليمية من أجل تعظيم الموارد وتقديم برامج تعليمية مختلفة للسكان.	استحداث سجل للجهات الناشطة في مجال التعليم المالي، بما في ذلك إمكانية التسجيل الإلكتروني	الهيئة التنسيقية للتعليم المالي والشمول المالي، وكل المؤسسة تنظيمية في مجالها
2	تحديد الكفاءات الأساسية في مجال التمويل، والتي يجب تطويرها والارتقاء بها من خلال برنامج التثقيف المالي، يجب تحديد الكفاءات بشكل منفصل لجميع الفئات العمرية بدءا من سن ما قبل الدخول المدرسي ثم للطلاب من التعليم الابتدائي والثانوي وكذلك البالغين	تحديد الفئات العمرية وإنشاء الكفاءات الأساسية لمجالات التمويل المختلفة	المختصة: المؤسسات الرقابية للنظام المالي.
3	تعزيز وتطوير الممارسات الجيدة في مجال التعليم المالي، مع إلزامية وضع برنامج التثقيف المالي بحيث تلي احتياجات المعرفة المالية للجمهور المستهدف، ويجب اعتبار التعليم المالي على أنه عملية مستمرة مدى الحياة.	زيادة الوعي، وتشجيع جميع المؤسسات المحتملة التي يمكنها ممارسة مثل هذه التدريبات، إعداد وثيقة للممارسات الجيدة في مجال التعليم المالي.	الهيئة التنسيقية للتعليم المالي والشمول المالي
4	المزيد من الإعداد والنشر للمواد التعليمية المكتوبة بلغة يسهل فهمها، والمنشورة بطريقة تضمن إتاحتها لمعظم السكان، أي بحاجة التركيز الخاص على التعليم في مايتعلق بالمنتجات والخدمات المالية الحديثة.	توعية جميع الجهات ذات الصلة التي يمكن أن تساهم في هذا المجال ورصد التجارب العالمية في هذا المجال.	المؤسسات الرقابية على النظام المالي والقطاع المالي الخاص والمنظمات غير الحكومية
5	زيادة أنشطة التعليم المالي من خلال إدراج شرائح معينة في المواد الموجودة في العليم الابتدائي والثانوي.	تدريب أعضاء هيئة التدريس، تطوير المواد التعليمية، التعاون مع الوزارات المختصة.	وزارة التربية والعلوم، جهة التنسيق هيئة التعليم المالي والشمول المالي، وكل مؤسسة تنظيمية في مجالها.
6	زيادة التثقيف المالي بين السكان البالغين من خلال تحديد الفئات المستهدفة مثل: النساء والعاطلين عن العمل ووضع عدة دورات تعليمية لغرض التعليم	تحديد الفئات المستهدفة والتدريب المناسب في مجال التمويل وإعداد المواد العلمية	المؤسسات الرقابية على النظام المالي، والقطاع المالي الخاص، والجمعيات،

خلايفة ربحانة، بن خليفة حمزة

	السليم.	المناسبة.	والمنظمات غير الحكومية.
7	توعية الجهات الخاصة في القطاع المالي لزيادة الأنشطة بغرض توعية العملاء وإعلامهم بجميع التفاصيل المتعلقة بالمنتجات المالية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الرقابية.	تحديد المجالات التي تتطلب مشاركة أكبر من قبل الكيانات الخاصة من أجل تحسين المعرفة المالية لعملائها وكذبك طرق التثقيف المالي للعملاء عن طريق محاضرات، استبيانات، نصائح... الخ	القطاع المالي الخاص
8	توعية الجمهور بمختلف أنواع المنتجات المالية والمخاطر الفردية في مجال استخدام المنتجات والخدمات المالية من أجل تعزيز القدرة على الاختيار الصحيح والسلوك المناسب في المجال الشخصي والإدارة المالية.	الأنشطة التعليمية المناسبة للمنتجات المالية الفردية وللمخاطر في قطاعات مالية معينة.	كل مؤسسة رقابية في مجالها، القطاع المالي الخاص، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية.
الأنشطة والتدابير لزيادة الشمول المالي			
1	تحليل لائحة حماية المستهلك في بعض مجالات النظام المالي ووضع لائحة شاملة مناسبة لحماية المستهلك في مجال التمويل.	إنشاء الأسس القانونية لحماية المستهلك في مجال التمويل والرقابة، ومراقبة متطلبات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.	المؤسسات الرقابية للنظام المالي وكل المؤسسات الرقابية في نشاطها.
2	التنظيم المناسب في مجال خدمات الدفع تطبيق الممارسات العالمية لحماية المستهلك في هذا المجال.	إنشاء الأسس القانونية لحماية المستهلك في مجال خدمات الدفع، ومراقبة متطلبات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.	المؤسسات الرقابية للنظام المالي وكل المؤسسات الرقابية في نشاطها.
3	تعزيز التواصل بين المستهلكين في مجال التمويل من أجل فهم أفضل لاحتياجاتهم والاستجابة لشكاويهم	إدخال إمكانية مع المواقع الإلكترونية لكل المؤسسات المالية الخاصة لإرسال الشكاوى وتحديد طريقة النظر في الشكاوى وإعداد الردود للعملاء.	كل المؤسسة رقابية في مجالها، القطاع المالي الخاص، الجمعيات.
4	الأنشطة المتعلقة بالإدخال التدريجي للرقابة على حماية المستهلك في قطاعات معينة من القطاع المالي.	تدريب الموظفين، ورصد الاتجاهات العالمية في هذا المجال.	كل مؤسسة تنظيمية في مجالها
5	زيادة الشفافية في العمليات ونشر البيانات الخاصة بالخدمات المالية من قبل القطاع المالي الخاص، بما في ذلك توحيد البيانات المنشورة لنقص نوع الخدمة.	النظر في البيانات المنشورة لكل نوع من الخدمة وإعداد نموذج قياسي، مع جمع البيانات المفيدة والتي ستكون مطلوبة من كل كيان خاص في قطاع السوق المعني.	كل المؤسسة رقابية في مجالها، القطاع المالي الخاص، الجمعيات.
6	النظر في الإمكانات القانونية مثل الوساطة لتسوية النزاعات المحتملة مع المستهلكين.	دراسة الخبرات من البلدان الأخرى وخلق الشروط القانونية المسبقة والمناسبة.	نشاط منسق للمؤسسات التنظيمية للنظام المالي.
7	إنشاء قاعدة إحصائية لعدد ونوع الشكاوى من قبل المؤسسات المالية الخاصة.	تحديد إجراءات جمع أو إبلاغ عن عدد ونوع الإبلاغ من قبل المؤسسات الخاصة	كل مؤسسة تنظيمية في مجالها
8	خلق شروط مسبقة للتحسين والمراقبة الأكثر ملائمة للحصول على تمويل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الفئات المستهدفة، مع أهمية خاصة لتنمية الاقتصاد وزيادة الشمول المالي.	إدخال الاستبيانات واستخدام مصادر بيانات أخرى (السجل الائتماني).	المؤسسات الرقابية للنظام المالي
9	الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض والتي ينبغي أن تسهل وصولها إلى الموارد المالية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع والاقتصاد ككل.	إنشاء نظام ضمان الائتمان وتعزيز الممارسات الإدارية والمعايير المحاسبية لهذه الشركات.	الوزارات المختصة
10	أنشطة دعم وتخفيف الابتكارات المالية، من أجل زيادة وتطوير القطاع المالي والخدمات، وبالتالي ضمان زيادة الإدماج.	التنسيق بين المؤسسات الرقابية للنظام المالي والقطاع المالي الخاص.	نشاط منسق للمؤسسات التنظيمية للنظام المالي
11	تسهيل الحصول على التمويل للعملاء في المناطق الريفية النائية.	النظر في إمكانية وصول العملاء بشكل أفضل للمنتجات والخدمات المالية، وتحليل التجارب من البلدان الأخرى	القطاع المالي الخاص، الجمعيات
12	زيادة الوعي بحقوق المستهلك لدى شرائح معينة من الدولة، النظام المالي،	الأنشطة المتعلقة بالجزء الخاص بالتعليم المالي.	المؤسسات الرقابية على النظام المالي

من خلال التثقيف المالي المناسب.	والقطاع المالي الخاص.
---------------------------------	-----------------------

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: (البنك الدولي، الهيئة التنسيقية للمنظمين الماليين للتعليم المالي والإدماج المالي، إستراتيجية التعليم المالي والإدماج المالي لجمهورية مقدونيا الشمالية للفترة من 2020 إلى 2025، ص ص 11-16، من ترجمة الباحثان للعربية، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#3> (2022/05/31).

خاتمة:

تسعى الحكومات والجهات الخاصة العمل على إنتاج منتجات مالية تتوافق مع احتياجات المستهلك المالي مع محاولة فرض الحماية القانونية له، تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة الاشتغال المالي في القطاعات المالية، وحسب العديد من النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي أجريت على تحقيق وتعزيز الشمول المالي أثبتت وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة راجع إلى الاستراتيجيات الناجحة التي تبنتها والعمل على تنفيذها على أكمل وجه، وبالتالي ما جعل منا نركز في هذه الدراسة على دراسة وتحليل استراتيجيات إصلاح الشمول المالي لبعض تجارب الدول المختارة، أدت بنا للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- إن الجهود المتكاثرة للدول التي تبنت استراتيجيات الإصلاح للفترة المستقبلية تدفع بالدول التي لا تزال تعاني من الهشاشة المالية في قطاعها المالي في وضع استراتيجيات إصلاح بناء على هذه التجارب.
- تطبيق استراتيجيات إصلاح الشمول المالي تعزز الشفافية المالية للسكان وتحسن المستوى المالي للسكان.
- اتخاذ القرارات المالية المحكمة والقائمة على أسس سليمة تؤدي بدورها إلى زيادة الشمول المالي.
- إن تنوع المنتجات والخدمات المالية إتاحتها بالطرق المناسبة

التوصيات:

- يجب على المؤسسات وضع تدابير للأنشطة التي تنص عليها استراتيجية الإصلاح مع تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذها.
- يجب على المنظمين الماليين إعداد خطط للأنشطة لفتترات مستقبلية، كما يجب إعداد تقارير على الأنشطة المنفذة لكل سنة على حدا.
- تكوين مجموعة عمل متكونة من ممثلي المؤسسات التنظيمية وجمعيات القطاع الخاص لرصد تنفيذ الاستراتيجية خلال كل سنة.
- إعداد وتقديم تقرير شامل على تنفيذ الاستراتيجية إلى جميع المؤسسات المعنية.

قائمة المراجع:

1. البنك الدولي الشمول المالي. (29 مارس، 2022). Retrieved 05 31, 2022, from. (Ed., فلسطين) <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2>.
2. البنك الدولي. (29 مارس، 2022). الشمول المالي. (وزارة الاقتصاد الأرجنتين، المحرر، و الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من 2023-2025 لدولة الأرجنتين، المنتج) تاريخ الاسترداد 05 30, 2022، من <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#>
3. البنك الدولي، الهيئة التنسيقية للمنظمين الماليين للتعليم المالي والإدماج المالي، إستراتيجية التعليم المالي والإدماج المالي لجمهورية مقدونيا الشمالية للفترة من 2020 إلى 2025، من ترجمة الباحثان للعربية، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#3> (2022/05/31).

4. البنك الدولي، مرسوم رئيس جمهورية أوزبكستان الشيخ ميرزوييف بتاريخ 2020/05/12. رقم: UP- 5992 ترجمة الباحثان (بتصرف)
(2022/05/31 <https://lex.uz/docs/4811037#undefined>)
5. البنك المركزي المصري. (بلا تاريخ). الشمول المالي. نشرة تعريفية للعمال بالقطاع المالي ، 1-2.
6. جلال الدين بن رجب. (2018). دراسة حول احتساب مؤشر مَرَكَب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
7. محمد بن موسى، و عمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX خلال الفترة. 13. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale vol 13.